

الفهرس العام

لـ «أصول الفقه»



جـ ٢، ٣١، ٣٢ جـ ٤.

\* العلوم التي تحصل بالاسباب الاضطرابية أثبتت  
عما ينتجه النظر، قد يحصل العلم الضروري  
بدون النظر ١١٨، ١١٩ جـ ٨.

\* تنازع الناس في حصول العلم في القلب عقب  
النظر هل هو على سبيل التولد؟ ٣٠ - ٣٤،  
٤١ - ٤٣ جـ ١٧.

\* متى يتضمن النظر في أدلة العلم والهدى ٢٧ -  
٢٩ جـ ٤.

\* الدليل والضابط فيه ٨٥، ٨٦ جـ ٩.

\* الدليل الهادي على الإطلاق ٤١، ٤٢ جـ ٢،  
٢٤ - ٢٧ جـ ٤.

\* أصول الفقه هي أدلة الأحكام الشرعية على  
طريق الإجمال، بحيث يميز بين الدليل الشرعي  
وبين غيره، ويعرف مراتب الأدلة فيقدم الراجح  
منها - معرفة الدليل الشرعي ومرتبته ٩١  
جـ ١٩، ٢٢٠ جـ ٢٠.

### واضعه

\* الكلام في أصول الفقه وتقسيمها إلى الكتاب  
والسنة والإجماع واجتهاد الرأي، والكلام في  
وجه دلالة الأدلة الشرعية - على الأحكام أمر  
معروف من زمن الصحابة والتابعين لهم  
بإحسان ومن بعدهم من أئمة المسلمين، وهم  
كانوا أقعد بهذا الفن وغيره من فنون العلم  
الدينية من بعدهم ٢٢٠ جـ ٢٠.

\* أول من جرد الكلام في أصول الفقه من الأئمة  
الشافعي ٩٧ جـ ١٩، ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٢٠.

\* من له مادة فلسفية من متكلمة المسلمين - كآبي  
الخطيب وغيره - يبنى كلامه في أصول الفقه  
على تلك الأصول الفلسفية ٥٦، ٥٥ جـ ٢.

### حده

\* الأصول في اللغة ٨٥، ٨٦ جـ ١٣.

\* حد الفقه، والخلاف المشهور فيه، والصواب في  
ذلك، وقولهم: هو من باب الفنون  
٦٢ - ٧٠ جـ ١٣.

\* المراد بالشرع، والعلم الشرعي، والشرعية،  
أو علم الفروع أو فروع الدين. غلط في  
الشرعية صنفان ٧٧ جـ ٣، ٥٥، ٥٦، ٧٤،  
١٦٥ - ١٦٨ جـ ١٩.

\* صار لسمى الشرع ثلاثة أقسام: منزل، مؤول،  
مبدل ١٦٨ جـ ٣، ٢٦٢ - ٢٦٥ جـ ١١،  
١٦٦ جـ ١٩، ٢٣١، ٢٣٢ جـ ٣٥.

\* العلم يراد به نوعان: العلم بالله، والعلم  
بشرعه، العلماء ثلاثة ٢٠٧، ٢٠٨ جـ ٣.

\* قول بعض الناس: العلوم الشرعية والعلوم  
العقلية ١٢٣ - ١٢٦ جـ ١٩.

\* العلوم والأقوال عقلية وملية وشرعية ٣٧، ٣٨،  
جـ ٢٠.

\* كل من الدين الجامع من الواجبات وسائر  
العبادات ومن التحريمات ينقسم إلى: عقلي  
وملى وشرعي ٣٩ - ٤٣ جـ ٢٠.

\* غالب الفقهاء إنما يتكلمون في الطاعات الشرعية  
مع العقلية، وغالب الصوفية... وغالب  
المتفلسفة ٤٢، ٧٣ جـ ٢٠.

\* الصدق أساس الحسنات، الحسنات كلها عدل  
والسيئات كلها ظلم، العدل القولي والصدق  
٤٤ - ٥١ جـ ٢٠.

\* أهل الكلام يقسمون العلوم إلى: ضروري  
وكسبي، معنى كل من القسمين ٥٢، ٥٣

\* أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين وتكلم في الحدود على طريقتهم الغزالي<sup>(١)</sup> ١٢٤، ١٢٥ ج ٩.

\* الأصوليون: وأحق الناس بهذا الاسم ٢٢٠ - ٢٢٢ ج ٢٠.

### الأحكام الخمسة

\* الأحكام الخمسة: الإيجاب، والاستحباب، والتحليل، والكراهية، والتحريم لا تؤخذ إلا عن الرسول ﷺ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٧٧، ٢٨٨ ج ١٠، ١٣٧، ١٣٨ ج ٢٢.

\* المراد بالأحكام الشرعية، والحكم الشرعي ١٦٨ ج ١٩.

\* ما شرعه الرسول ﷺ شرعاً لازماً فلا يمكن تغييره وما شرع لسبب كان مشروعاً عند وجود السبب ٥٦، ٥٥ ج ٣٣.

\* سر تقسيمهم الفعل المطلق إلى واجب ومستحب ومكروه ومحرم ومباح، الفعل المعين الذي يقال هو مباح إما بأن تكون مصلحته راجحة، وإما أن يكون مفوتاً لما هو أفضل منه ٢٩٩ ج ١٠.

\* هل يتحقق الوجوب والتحريم بدون عقاب على الترك؟ ٣٧٤، ٣٧٥ ج ١١.

\* هل يعاقب على مجرد عدم الأمور؟ ٢٥١ ج ١٤.

\* التحريم والإيجاب قد يكون نعمة، وقد يكون عقوبة، وقد يكون محنة ١١٠ - ١١٢ ج ٢٠.

\* غلط من الأصوليين من أنكر تفاضل أنواع الإيجاب والتحريم ٣١٤، ٣١٥ ج ٧، ٣٦ ج ١٧.

(١) انظر: المنطق ج ٣٦.

\* الواجب على التخيير، والواجب المطلق، والواجب المعين، والفرق بينهما ١٦٢، ١٦٣ ج ١٩.

\* إذا وصف الواجب بصفات متلازمة فكل صفة يجب اتباعها ٢٩ ج ٧.

\* غلط الناس في «مسألة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». أمثلة ٩٦ ج ٧، ٣٠٠، ٣٠١ ج ١٠، ٨٩، ٩٠ ج ٢٠.

\* إذا اشبهت الميتة بالمذكي ٣٠١ ج ١٠.

\* يجوز ترك المستحب، ولا يجوز اعتقاد ترك استحبابه، معرفة استحبابه فرض كفاية ٢٦٧ ج ٤.

\* يستحب ترك هذه المستحبات لتأليف القلوب ٢٣٨، ٢٣٩ ج ٢٢.

\* المباح ٦٧، ٦٨ ج ١٤.

\* الجائز ١٥٧، ١٥٨ ج ٢٢.

\* فعل الرسول ﷺ يدل على الإباحة لأمره إذا لم يقتض به قول ٢٥٧ - ٢٦٠ ج ٩، ١٠ ج ١٨.

\* ليس كل مركب ولباس وطعام لم يكن موجوداً في عهده ﷺ لا يحل ١٧٩ - ١٨١ ج ٢١.

\* هل هناك من الأفعال ما هو مباح مستوى الطرفين؟ ٢٦٣ - ٢٦٤ ج ١٠.

\* أنكر الكعبي المباح في الشريعة وعلل ذلك، أشكل جوابه على كثير من النظار وألزموه، التحقيق في ذلك ٢٩٩، ٣٠٩ ج ١٠.

\* الكعبي ١٦٠ ج ١٣.

\* الأصل في الأفعال العادية والأعيان عدم التحريم ٣٠٦ - ٣٠٨ ج ٢١، ١٢، ١٣، ٨٢، ٨٣، ٨٧ ج ٢٩.

## التحسين والتقيح

- \* هل يكون الفعل قبيحاً - كالشرك والظلم والكذب والفواحش - قبل النهي عنه؟ وهل يعاقب من لم تقم عليه الحجة؟ ٣٢٨ - ٣٤٢ ج ١١، ٩ ج ١٥، ١١٥، ١١٦ ج ١٩.
- \* مسألة التحسين والتقيح العقلي والصحيح فيها ٥٦ - ٥٨ ج ٨، ٦٣، ٦٤ ج ١٣.
- \* الناس في مسألة التحسين والتقيح طرفان ووسط، يعلم حسن الأشياء وقبحها بثلاثة أمور ٥٦ - ٥٨ ج ٨.

## الكراهة

- \* إذا ضعفت عما هو أصلح منها أو أوقعته في مكروهات كرهت ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٥.
- \* كل ما يكره استعماله يجب استعماله مع الحاجة وتزول الكراهة ١٧٨ ج ٢١.
- \* الكراهة في لسان السلف ١٥١، ١٥٢ ج ٣٢.
- \* الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته قاعدة عظيمة وتامها بالجواب عما يعارضها ١١٨ - ١٢٠ ج ٤، ٢١٤، ٢١٥ ج ١٠.
- \* تحريم الشيء مطلقاً يقتضى تحريم كل جزء منه ٤٩ ج ٢١.
- \* الفرق بين ما يجوز للحاجة، وما يجوز للضرورة ١٤١، ١٤٢ ج ٣١.
- \* ما نهى عنه سداً للذريعة يباح للمصلحة الراجحة ١١١، ١١٢ ج ٢٣.
- \* إذا أوجبت العبادة ضرراً يمنع فعل واجب أنفع منها حرمت ١٤٦ ج ٢٥.
- \* إذا كانت توقعه في محرم لا تقاوم مفسدته مصلحتها حرمت ١٤٦، ١٤٧ ج ٢٥.

- \* إذا كان لايتأتى فعل الحسنة الراجحة إلا بسيئة دونها في العقاب، أو لايتأتى له ترك سيئة إلا بسيئة دونها ١٩، ٢٠، ج ٣٥.
- \* إذا كانت نفس الأمير لا تطيعه إلى القيام بمصالح الإمامة إلا بنوع من الاستئثار، والعالم لا تطيعه نفسه إلا بنوع من المنهى عنه من الرأي والكلام، والعابد لا تطيعه نفسه إلا بنوع من الرهبانية فهل يكون ذلك إثماً؟ ٢٠، ٢١ ج ٣٥.
- \* إذا اشبه الواجب أو المستحب بالمحذور ١٧٧، ١٧٨ ج ٢١.
- \* لاينبغي أن ينظر إلى غلط المفسدة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن بل الموجبة للاستحباب أو الإيجاب ٩٨، ٩٩ ج ٢٦.
- \* يشرع الاحتياط ما لم تبين السنة ٣٣ ج ٢٦.
- \* الاحتياط ليس بواجب ولا محرم ٦٠ ج ٢٥.
- \* كل ما أمكن وجوبه في الشريعة يشرع الاحتياط في أدائه ٦٥ ج ٢٥.
- \* الخلاف الذي يورث شبهة وينبغي التنزه عنه وما ليس كذلك ٣٦ - ٣٨ ج ٢١.
- \* ما يريد أن يحتاط فيه مما اختلف فيه العلماء نوعان ١٩٩ ج ٢٢.
- \* الفعل الواحد، والفاعل الواحد، والعين الواحدة يجتمع فيه أن يكون مأموراً به من وجه منها عنه من وجه كالصلاة في الدار المغصوبة ١٦٠ - ١٦٤ ج ١٩.
- \* الأمر بالشيء نهى عن ضده بطريق اللازم، وقد يقصده الأمر وقد لا يقصده، والمطلوب بالنهي قيل نفس عدم المنهى عنه، وقيل ليس كذلك، التحقيق ٣٠١، ٣٠٢ ج ١٠، ٣٦٧، ٣٦٨

ج ١١، ٢٧ ج ١٦، ٦٧، ٨٩ ج ٢٠.

\* لفظ الأمر إذا أطلق تناول النهي ١١١ - ١١٤ ج ٧.

## التكليف وشروطه

\* الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف ١١١، ١١٢ ج ٨.

\* التكليف الشرعى قد يكون بإنزال خطاب، وقد يكون بإظهار الخطاب لمن لم يسمعه، وقد يكون باعتقاد نزول الخطاب أو معناه ١١٠، ١١١ ج ٢٠.

\* الفقهاء المبتون للأسباب والحكم قسموا خطاب الشرع وأحكامه إلى قسمين: خطاب تكليف، وخطاب وضع وإخبار؛ كجعل الشيء سبباً وشرطاً ومانعاً، فاعترض عليهم نفاة ذلك، جوابهم ٢٨٥ - ٢٨٧ ج ٨.

\* التكليف مشروط بالممكن من العلم والقدرة... قد يسقط التكليف أيضاً عمن لم تكمل فيه أداة العلم والقدرة تخفيفاً كما... إلخ ١٨٠ ج ٣، ٢٠٠ - ٢٠٢ ج ١٠، ٢٨، ٢٩، ٦٢ - ٦٤ ج ٢٢.

\* كون الشخص مريداً لما أمر به أو كارهاً له لا تلتفت إليه الشرائع ١٠١، ١٠٢ ج ١٠.

\* العقل المشروط فى التكليف لابد أن يكون علوماً يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره، فالمجنون ١٥٣ ج ٩.

\* الناس متباينون فى عقولهم للأشياء ١٦٤ - ١٦٦ ج ٩.

\* القلم مرفوع عن الأطفال والمجانين ٢٤٧، ٢٤٨ ج ١٠.

\* هل يعفى عمن ترك الواجب، أو فعل المحرم

جهلاً؟ أو إعراضاً عن طلب العلم الواجب عليه، أو علم ولم يلتزمه ١٣ - ١٧ ج ٢٢.

\* تصرفات السكران ومن زال عقله بالبنج... ٦١، ٦٥ ج ٣٣.

\* كفر الكافر لم يسقط عنه ما تركه من الواجبات وما فعل من المحرمات ٩ - ١٧ ج ٢٢.

\* ما تركه المرتد من الواجبات ١٠، ١١ ج ٢٢.

\* إذا ارتد عن الإسلام هل يجازى بأعماله الصالحة قبل الردة؟ ١٥٩ ج ٤.

\* هل تغفر ذنوب الكافر التى فعلها فى حال كفره إذا تاب من الكفر؟ ١٨٨، ١٨٩ ج ١٠.

\* ما فعله المشركون من خير أثبوا عليه فى الدنيا، وإن أسلموا أثبوا على ذلك ١٦١، ١٦٢ ج ٢١.

\* الجواب عن قول القائل: هل ذلك من تكليف ما لا يطاق، الخلاف المحقق فى هذه العبارة نوعان<sup>(١)</sup> ١٩٨ - ٢٠٣ ج ٣.

\* ليس فى السلف من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق، المقتصدون من هؤلاء يفصلون فى ذلك فيقولون: تكليف ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز وأما ما يقال: إنه لا يطاق للاشتغال بهذه فيجوز تكليفه ٢٦٦، ٢٦٧ ج ٨.

\* تنازع الناس فى ترك المأمور وترك المحذور، هل هو أمر وجودى أو عدمى؟ ١٦١ - ١٦٣ ج ١٤.

\* لفظ العلة قد يراد به العلة النامة - وهو مجموع ما يستلزم الحكم - فيدخل فى لفظ العلة على هذا الاصطلاح: جبر العلة، وشروطها، وعدم المانع... وقد يراد بلفظ العلة ما يقتضى الحكم وإن توقف على ثبوت

(١) وانظر: القدر «تكليف ما لا يطاق» ج ٣٦.

## الأصل الأول

### كتاب الله وهو كلامه<sup>(١)</sup> القرآن

\* وجوب اتباعه، وما دل عليه من اتباع السنة والجماعة وإن لم نجد ما في الكتاب منصوصاً بعينه عن الرسول غير الكتاب ٤٣ - ٥١ ج ١٩، ٢٧٠، ٢٧١ ج ٢٠.

\* لم يختلف أحد من أئمة المسلمين في أنه طريق، لم يخالف في الاستدلال به إلا بعض أهل الضلال في بعض المسائل الاعتقادية ١٨٤، ١٨٥، ٢١٨ ج ١١.

\* الاحتجاج بالقراءات الخارجة عن مصحف عثمان على العمل دون التلاوة<sup>(٢)</sup> ١٤٣، ١٤٤ ج ٢٠.

\* القرآن مستقل بنفسه، اشتمل على ما في الكتب من المحاسن وعلى زيادات لا توجد فيها ١٠٠ ج ١٩.

### لامجاز في القرآن<sup>(٣)</sup>

### المحكم والمتشابه في القرآن<sup>(٤)</sup>

\* النسخ في اصطلاح أكثر السلف<sup>(٥)</sup> ١٩، ٢٠ ج ١٣.

\* لانسخ في الإخبار عن صفات الله ولا... ٤٤، ٤٥ ج ٥.

\* الحكمة في النسخ ومن أنكره ٦٩، ٧٠ ج ١٣.

(١) انظر: القرآن كلام الله في «إبطال تفريق الكلاية بين كتاب الله وكلام الله» ج ٣٦.

(٢) انظر: ص ٢٠ ج ٣٧.

(٣) انظر: ص ١٠ ج ٣٧.

(٤) انظر: ص ١٠ ج ٣٧.

(٥) انظر: ص ١٥ ج ٣٧.

شروط وانتفاء موانع، وقد يعبر عن ذلك بالسبب ٩٢ ج ٩، ٩٣ ج ٢٠، ٢٠٣ - ٢٠٨ ج ٢١.

\* معنى الباطل والصحيح من العبادات والاعتقادات والمقالات ١٩٠، ١٩١ ج ١١.

## القضاء والإعادة والأداء

\* إذا استيقظ آخر الوقت أو في أوله، وهل تسمى صلاته قضاء أو أداء؟ ٢٥ - ٤٩ ج ٢٢.

\* كل من فعل عبادة كما أمر بحسب وسعه فلا إعادة عليه ٣٥٧، ٣٥٩ ج ٢١.

\* كل من ترك واجباً لم يعلم وجوبه، أو فعل محظوراً لم يعلم أنه محظور لم تلزمه الإعادة إذا علم ٢٤، ٢٥ ج ٢٣.

\* ما تركه المسلم من الواجبات أو فعله من العقود والقبوض قبل بلوغ الحجة أو مع التأويل ١٠ - ١٤ ج ٢٢.

\* من ارتد ثم عاد إلى الإسلام في حياة الرسول ﷺ وبعده ٣١ ج ٢٢.

## أدلة الأحكام

\* طرق الأحكام الشرعية التي نتكلم عليها في أصول الفقه هي: الكتاب، السنة، الإجماع، القياس على النص والإجماع<sup>(١)</sup>، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، وبعض يقرب إليها الاستحسان، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم. المصالح المرسلة تشبه من بعض الوجوه التحسين العقلي والرأى ونحو ذلك ٢٥٦ - ٢٦٠ ج ١١، ٩ ج ٢٠.

(١) وانظر: القياس ص ١٦٣ ج ٣٧.

## الأصل الثاني

### السنة

ج ٤.

\* نسخ التلاوة دون الحكم، والحكم دون التلاوة

٨٤ - ١٠٥ ج ١٧.

\* المعتزلة لا تجوز النسخ قبل التمكن ٨٨، ٨٩

ج ١٤.

\* الزيادة على النص ليست نسخاً على الصحيح

٢٤٤ - ٢٤٦ ج ٦.

\* هل ينسخ إلى غير بدل؟ ١٠٣ - ١٠٧

ج ١٧.

\* الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم، ولا

يقضى ما لم يعلم وجوبه ١٢١، ١٢٢، ١٥٥،

١١٦ ج ١٩.

\* لا ينسخ القرآن بسنة بلا قرآن ٢١٨، ٢١٩

ج ٢٠.

\* عملة من جوز نسخه بغير قرآن ٢٩، ٣٥،

١٠٨، ١١٠، ١٤٠ - ١٤٢ ج ١٧.

\* لا تنسخ النصوص بإجماع، ترك عمر إعطاء

المؤلفة؛ لأنه استغنى في زمانه عن إعطائهم

١٣٩، ١٤٤، ١٩٤ ج ١٩، ٢٢، ٥٥ ج ٣٣.

\* دعوى نسخ التعزير بالعقوبات المالية والجواب

عنه، كثير من يخالف النصوص لا يحتج إلا

بدعوى نسخ ٦٥، ٦٦ ج ٢٨.

\* لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عرف

النص الناسخ له ٦٦، ٢٨، ٧٤، ٧٥

ج ٣٢.

\* التحريم المبتدأ لا يكون نسخاً لاستصحاب

حكم الفعل ١٣٢، ١٣٣ ج ٣٥.

\* سنة النبي ﷺ قوله وفعله وإقراره، لم ينههم

عن تلقيح النخل ٧ - ١١ ج ١٨، ٩٥، ٩٦

ج ١٩.

\* السنة ما قام الدليل الشرعى عليه بأنه طاعة لله

ورسوله ﷺ سواء فعله أو فعل على زمانه

أو لم يفعله ولم يفعل في زمانه لعدم المقتضى

حينئذ لفعله أو وجود المانع ١٨٠، ١٨١

ج ٢١.

\* الأمر باتباع الكتاب والقرآن يوجب الأمر باتباع

الحكمة التى بعث بها باتباعه وطاعته مطلقاً وإن

لم نجد ما قاله منصوصاً بعينه فى الكتاب ٤١

- ٥١ ج ٩.

\* الأحاديث فى وجوب اتباع سنته ١٠١، ١٠٢

ج ١٠.

\* قد يفعل النبي ﷺ شيئاً لسبب فيجعله بعض

الناس سنة راتبه ٦٧، ٦٨ ج ٢٣.

\* التفريق بين ما يقصد به العبادة وما يقصد به

العادة ومذهب الصحابة فى ذلك ١٩٨ ج ١،

٢٣٤، ٢٣٥ ج ١٠، ٣٤٣ ج ١١.

\* وجوب طاعة الرسول ﷺ والإقرار بما جاء به

جملة وتفصيلاً ١٢، ٩١، ٩٢ ج ٣، ٥٧،

٥٨ ج ١٩.

\* حكم فعل الرسول ﷺ إذا خرج امتثالاً لأمر

أو تفسيراً لمجمل ٣٣١ ج ٢٢.

\* (أ) السنة المتواترة التى لاتخالف ظاهر القرآن بل

تفسره. أما السنة المتواترة التى لاتفسر ظاهر

القرآن أو يقال تخالف ظاهره فمذهب جميع

## شمول نصوصهما

\* الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين يجب أن تعرض أقوال الناس عليهما ٢٣٨، ٢٣٩ ج ١٧، ٩٥، ٩٦، ١٢٨، ٢٢٤ ج ١٩.

\* القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد وقضايا كلية تتناول كل ما يدخل فيها، وكل ما دخل فيها فهو مذكور باسمه العام، ويسمى كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم، «أوتيت جوامع الكلم» ٦٦، ٦٧ ج ٤، ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

\* من أمثلة هذه القاعدة اسم الناس والعالمين والخمر والميسر والإيمان والماء والمشركون وأهل الكتاب ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

\* ومسائل الفرائض التي هي أشكال الأشياء وأدقها ١٩٤-٢٠٦ ج ٣١.

\* الرد على من يقول ليس في الحشيشة آية ولا حديث ١٣١، ١٣٢ ج ٣٤.

\* الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ وتتأقلمها الأمة ١٢٧ ج ٢٥.

\* النصوص وافية بجمهور أفعال العباد، ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك، من أنكر ذلك فلم يفهم معاني النصوص العامة وشمولها لأحكام أفعال العباد ١٥١-١٥٣ ج ١٩، ١٩٧، ١٩٨ ج ٢٢.

\* لا يوجد مسألة اتفق السلف على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي ١٠٨ ج ١٩.

\* قد يخفى فهم الصحابة للقرآن والسنة على أكثر المتأخرين، سبب ذلك ١٠٩ ج ١٩.

\* من قال: إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن نقص علمه بهما، ما من مسألة إلا

السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج، قد ينكر هؤلاء كثيراً من السنن طعناً في النقل لا رداً للمنقول، كما ينكر كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم.

(ب) السنن المتواترة إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها أو برواية الثقات لها، أنكرها بعض أهل الكلام، وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها، وكثير من أهل الرأي قد ينكر كثيراً منها بشروط اشترطها ومعارضات دفعها بها ١٨٥، ١٨٦، ١٨٤ ج ١١، ١٩ ج ١٣، ٤٨-٥١ ج ١٩، ٨، ٩ ج ٢٥.

\* انقسام الأحاديث إلى قطعى الدلالة وغير قطعيها، يجب اعتقاد موجب القسم الأول علماً وعملاً ١٤٢ ج ٢٠.

\* يجب العمل بالقسم الثاني في الأحكام الشرعية، واختلف فيه إذا تضمن وعيداً ١٤٥-١٤٣ ج ٢٠.

انقسام الخبر إلى متواتر وغير متواتر<sup>(١)</sup>

وصيغ الأداء<sup>(٢)</sup>

ما يفيد العلم ويجب تصديقه<sup>(٣)</sup>

\* متى يكون المرسل حجة؟ ١١٩، ١٢٠ ج ٣٢.

\* حكم المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطنة ١٨٥، ١٨٩ ج ١٣.

(١) انظر: ص ١٣٥ ج ٣٧.

(٢) انظر: ص ١٤٠ ج ٣٧.

(٣) انظر: ص ١٣٦ ج ٣٧.

\* لم يدع أحد أن إجماع أهل المدينة غير مدينة الرسول حجة يجب اتباعها ١٦٥، ١٦٦ جـ ٢٠.

\* التحقيق فى مسألة الاحتجاج بإجماع أهل المدينة أنه أربع مراتب:

(أ) ما يجرى مجرى النقل عن النبي فهو حجة بالإجماع كمقدار المد والصاع.

(ب) العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان.

(ج) إذا تعارض فى المسألة دليان وأحدهما يعمل به أهل المدينة.

(د) والعمل المتأخر بالمدينة ١٦٦-١٧١ جـ ٢٠.

\* أقوال بعض الأئمة كالأربعة وغيرهم ليس حجة لازمة ولا إجماعا، الأكابر من أتباعهم لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب والسنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك ١٠ - ١٢ جـ ٢٠.

\* ما سنه الخلفاء الراشدون فهو سنة ١٨٢ جـ ٢١، ١٤٢ جـ ٢٢.

\* أفعال الخلفاء الراشدين طاعة وعبادة، وطريقة الملوك العادلين طاعة أو عفو، وطريقة الملوك الظالمين... إلخ ٣٠٨، ٣٠٩ جـ ١٠.

\* من المسائل ما لا يمكن العمل فيها بقول مجمع عليه ١٥٣ جـ ٢٣.

\* إذا اختلف الصحابة أو غيرهم فى مسألة، ثم أجمع من بعدهم على أحد القولين ١٧، ١٨ جـ ١٣، ٢٢٥، ٣١٨ جـ ٢٣.

\* إذا اختلف الصحابة والتابعون على قولين لم يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ٣٠، ٣١، ٣٥ جـ ١٣.

\* أقوال الصحابة إذا انتشرت ولم تنكر فى زمانهم ففى حجة، وإن تنازعوا رد إلى الله والرسول

وقد تكلم الصحابة فيها أو فى نظيرها بالكتاب والسنة، إنما تكلم بعضهم بالرأى فى مسائل قليلة ١٠٨، ١٠٩ جـ ١٩.

\* معنى الإجماع، إذا ثبت إجماع الأمة على حكم لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ١٠ جـ ٢٠.

\* الإجماع متفق عليه بين عامة المسلمين، أنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة، ما اختلف فيه من الإجماعات ١٨٦، ١٨٧ جـ ١١.

\* الإجماع حق، أدلة حجته ٢٢٩، ٢٣٠ جـ ٣، ٢٨، ٢٩ جـ ٧، ٥١ - ٥٤، ٩٦ - ٩٨، ١٤٤، ١٤٥ جـ ١٩، ١٩٨ جـ ٢٧، ٧٣ جـ ٢٨.

\* من يحتاج إلى الاستدلال بالإجماع، لا يوجد مسألة مجمع عليها إلا وفيها نص الرسول كالمسائل الآتية: المضاربة، والحامل المتوفى عنها، والمفوضة، والحرام، والمبتوتة ١٠٦ - ١٠٩ جـ ١٩.

\* الإجماع مع النص دليان كالكتاب والسنة ١٠٦، ١٤٦ جـ ١٩.

\* من يعتبر فى الإجماع على صحة حكم من الأحكام ١٧، ١٨٩ جـ ١٣.

\* المعلوم من الإجماع ما كان عليه الصحابة، وبعد ذلك يتعذر العلم غالبا ١٥٧ جـ ٣، ١٨٦، ١٨٧ جـ ١١، ١٧ جـ ١٣، ١٤٤، ١٤٥ جـ ١٩.

\* قول أحمد وغيره: من ادعى الإجماع فقد كذب ١٤٦، ١٤٧ جـ ١٩.

\* كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعا ولا يكون الأمر كذلك ١٠ جـ ٢٠.

\* ولم يكن قول بعضهم حجة، إذا قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر ١٠٨، ١٠٩ ج ١٩.

\* قول أبي بكر وعمر حجة في أحد قولى العلماء بخلاف عثمان وعلى ١٩٤ ج ٤.

\* إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع، إذا نظافر على نقل النزاع اثنان ١٤٦، ١٤٧ ج ١٩.

\* النزاع الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً كخلاف الخوارج ١٧، ١٨ ج ١٣.

\* الإجماع قطعيه قطعى وظنيه ظنى ١٤٤، ١٤٥ ج ١٩.

\* الإجماع الذى يكفر مخالفه والذى لا يكفر ٣٩ ج ٧، ١٤٦ ج ١٩.

\* معرفة أقوال السلف وأعمالهم وإجماعهم أنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم، عمدة أكثر المتأخرين وعجزهم عن معرفة الإجماع والخلاف فى كثير من الأصول الكبار ١٦-١٨ ج ١٣.

## وجوب اتباع الكتاب والسنة والإجماع

\* الكتاب والسنة والإجماع هى أصول العلم والدين، وهى واجبة الاتباع لأنها حق لا باطل فيه. وهى مبنية على أصليين - بخلاف الإسرائيليات والعقليات والقياسات والإلهامات ففيتها الحق والباطل ٢٧٠-٢٧٣ ج ٢٠.

\* عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلاً ثلاثة أمور: إما احتجاج بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب شيطانى ٢٩ ج ١٣.

\* من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقاً أو قدمه بين يدى الرسول ﷺ فهو ضال أيضاً ٤٠-٤٣ ج ١٩.

\* القياس والرأى والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة ٤٢، ٤٣ ج ١٩.

\* وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثه والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة ٤٢، ٤٣ ج ١٩.

\* الرسول ﷺ بين أصول الدين وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، خطأ من انتقص الرسول ﷺ فى عمله أو بيانه ٨٥-٩٥ ج ١٩.

\* الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي ﷺ عن اتباع ما سواه اتباعاً عاماً ٩، ٣٨-٤٣ ج ١٩.

\* بيان أن السعادة والهدى فى متابعة الرسول ﷺ، وأن الضلالة والشقاء فى مخالفته، وأن كل خير فى الوجود فمنشؤه من جهة الرسول ﷺ، وأن كل شر فى العالم فسببه مخالفة الرسول ﷺ أو الجهل بما جاء به ٤٣-٤٦، ٥٢-٥٨ ج ١٩.

\* الاستصحاب، وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع، حجة على عدم الاعتقاد، وهل هو حجة فى اعتقاد العدم؟ ١٨٧ ج ١١، ٩٠ ج ٢٩.

\* متى يجوز العمل بالاستصحاب ٩٧ ج ١٣، ١٢، ١٣ ج ٢٣، ٩٠، ٩١ ج ٢٩.

\* الاستصحاب أضعف الأدلة فى كثير من المواضع ٦٢ ج ١٣.

\* استصحاب حال العدم أضعف الأدلة مطلقاً، يرجح عليه استصحاب براءة الذمة ١٢، ١٣ ج ٢٣.

\* شرع من قبلنا ٥٣، ٥٤ ج ١٤ .

\* إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم دون ما روه لنا، هذا يغلط فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير وبعض أهل الكلام ٨ ج ١٩ .

\* إن قيل: في كتب الأناجيل التي عندهم أن المسيح صلب، وأنه بعد الصلب بأيام أتى إليهم وقال: أنا المسيح... إلخ. فإين الإنجيل الذي قال الله فيه: ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ﴾؟ ٥٧ - ٥٩ ج ١٣ .

\* الاحتجاج بالأحاديث الإسرائيلية ٤٠، ٤١ ج ١٨ .

\* ما ينقل عن الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو التحريمات إذا لم يوافقه غيره من الصحابة لم يكن فعله سنة ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١ ج ١ .

\* إذا تنازع المسلمون في مسألة وجب اتباع ما دل عليه الكتاب ١١ ج ٢٠ .

\* الاستحسان يقربه بعضهم من المصالح المرسله ١٨٨، ١٨٧ ج ١١ .

\* القائلون بالاستحسان الذين تركوا القياس لنص خير ممن طرد القياس وترك النص ٣٣ ج ٤ .

\* قول العنبري: القياس ما قال على، والاستحسان ما قال زيد ١٩٥-١٩٧ ج ٣١ .

\* الإلهام مما فسر به الاستحسان، من طعن فيه ٢٧٢، ٤٢٨ ج ١٠ .

\* الشارع بين الأمور الكلية، والمعينات تعلم غالباً بأدلة خاصة كالإلهام، هل الإلهام طريق شرعى مطلقاً أو ليس بشرعى مطلقاً؟ ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٠، ٣٩، ٤٠ ج ١١، ٣٩، ٤٠ ج ١٣ .

\* يأمر عبد القادر وأمثاله بالترجيح بالإلهام والذوق أو بالقضاء والقدر إذا لم يتبين الحكم الشرعى ٢٦٨-٢٧٠ ج ١٠ .

\* على المحدث والمليهم والمكاشف والمخاطب أن يعتبر ذلك بالكتاب والسنة ١٣٩ - ١٤١ ج ٢، ٤٢ - ٤٤ ج ١٣ .

\* القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بمجرد رأيه ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣ ج ١٠، ١٣١، ١٣٢ ج ١٣، ٢٧ - ٣٠ ج ٢٠ .

\* الاعتماد في مسائل العلم والدين على النصوص والإجماع ويستشهد بالكشوفات والمنامات ٢١٠، ٢١١ ج ٢٤ .

\* الرؤيا المحضة لا يثبت بها شيء ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢٧ .

\* المصالح المرسله وهى أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة وليس فى الشرع ما ينفيه فيه خلاف مشهور ١٨٧، ١٨٨ ج ١١ .

\* بعض الناس يخص المصالح المرسله بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان، وهى فى جلب المنافع أيضاً ١٨٧، ١٨٨ ج ١١ .

\* كثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل ولم تكن كذلك، لم تهمل الشريعة مصلحة قط ١٨٧-١٩٠ ج ١١ .

\* الرسل بعثت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها ٥٤، ٥٥ ج ١٣ .

\* القول بالمصالح المرسله يشرع من الدين ما لم يأذن به الله، وهى تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلى والرأى ونحو ذلك ١٨٨-١٩٠ ج ١١ .

\* لا يجوز لأكابر العلماء والعباد أن يأمرؤا بما شاؤوا وينهؤا عما شاؤوا كما فعلت النصارى ١٩٤، ١٩٥ ج ٣.

### تقاسيم الكلام والأسماء

\* النزاع فى مبدأ اللغات هل هو توقيفى، أو اصطلاحى، أو بعضها توقيفى وبعضها اصطلاحى، أو التوقف. لم يقل إنها كلها اصطلاحية إلا طوائف من المعتزلة ومن اتبعمهم، التحقيق فى ذلك، الذين قالوا: إنها توقيفية تنازعوا هل التوقيف بالخطاب أو بتعريف ضرورى أو كليهما، يبنى على ذلك ٦١ - ٦٥ ج ٧، ٢٧٤-٢٨٠ ج ١٢.

\* هل علم الله آدم ومن حمل فى السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس إلى يوم القيامة ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾؟ ٦٢-٦٥ ج ٧.

\* اللغات لا يختلف معناها عند الكلاية والأشعرية ٤٤ - ٤٦ ج ٧.

\* الخمر فى النصوص والنقول الصحيحة اسم لكل مسكر لم يسم النبيذ خمرأ بالقياس<sup>(١)</sup> ٧٧، ٧٨ ج ٧.

### الحقيقة والمجاز

\* أول من جرد الكلام فى أصول الفقه لم يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز من أئمة الدين وسلف المسلمين ولا من أئمة النحو واللغة ٥٩، ٦٠ ج ٧، ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٠.

\* من منع هذا التقسيم من العلماء الأكابر وأصحاب الأئمة ٦٠ ج ٧.

\* هذا التقسيم موجود فى كتب المعتزلة ومن أخذ (١) وانظر: شمول النصوص ص ١٥٣ ج ٣٧.

عنهم وشابهم، لكن ليس فيهم إمام فى فن من فنون الإسلام ٢٢١، ٢٢٢ ج ٢٠.

\* أول من عرف عنه التكلم بلفظ المجاز لم يعن به ما هو قسم الحقيقة ٦٠ ج ٧، ١٤٩، ١٥٠ ج ١٢.

\* قول أحمد: هذا من مجاز اللغة لا يعنى به أنه استعمل فى غير ما وضع له ٤٦، ٤٧ ج ٧.

\* أنكر طائفة أن يكون فى اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره، منهم، ٥٢، ٥٣ ج ٧.

\* هؤلاء يقسمون الحقيقة إلى ثلاث: لغوية، عرفية، شرعية ٥٥، ٥٦ ج ٧.

\* الحقيقة العرفية عندهم هى ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة، وذلك المعنى تارة أعم من اللغوى وتارة أخص، وتارة مبيناً له، لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها ٦٥، ٦٦ ج ٧، ٧٨ - ٨٠ ج ٢١.

\* الأسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب والسنة منها ما يعرف بالشرع، ومنها ما يعرف باللغة، ومنها ما يعرف بعرف الناس وعاداتهم. فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله ﷺ، وما كان من الثانى والثالث فالصحابة والتابعون المخاطبون بهما قد عرفوا المراد به؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود فى اللغة أو المطلق فى عرف الناس وعاداتهم من غير حد شرعى ولا لغوى، ما بين النبى ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه، أمثلة هذا الفصل ١٢٧-١٤٠ ج ١٩، ٢٧، ٢٨ ج ٢٤.

\* التحقيق أن الصلاة والزكاة والصيام والحج والإيمان لم ينقلها الشارع ولم يغيرها، لكن استعملها مقيدة ٧١، ٧٨، ١٨٧، ١٨٩ ج ٧، ٢٥٥ ج ١٢.

- \* بطلان تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز، والاعتراض على حد كل منهما ٦٠ جـ ٧.
- \* قال الأمدى: اختلف الأصوليون فى اشتغال اللغة على الأسماء المجازية، فنفاه الإسفرائينى ومن وافقه وأثبته الباقون وهو الحق. الكلام مع الأمدى فى شيئين: أحدهما: تحرير النقل ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٢٠.
- \* الثانى: حجة المثبتين التى ذكر الأمدى والجواب عنها من وجوه ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٢٠.
- \* الأول: قوله: إن هذه الأسماء إما أن تكون حقيقة أو مجازاً: إنما يصح إذا ثبت التقسيم ٢٢٣ جـ ٢٠.
- \* الثانى: بعض القائلين بالحقيقة والمجاز، وصف اللفظ الواحد بأنه حقيقة ومجاز ٢٢٣، ٢٢٤ جـ ٢٠.
- \* الثالث: إن هذه الألفاظ إن لم يثبتوا أنها وضعت لمعنى ثم استعملت فى غيره لم يثبت أنها مجاز ٢٢٣-٢٢٥ جـ ٢٠.
- \* الرابع: إن هذا اللفظ المضاف لم يوضع ولم يستعمل إلا فى هذا المعنى، ولا يفهم منه غيره، ولا يحتمل سواه، ولا يحتاج فى فهم المراد به إلى قرينة معنوية غير الإضافة ٢٢٤-٢٣٨ جـ ٢٠.
- \* الخامس قوله: هذه الألفاظ إن كانت حقيقة لزم أن تكون مشتركة. ما تعنى بالمشترك؟ ٢٢٧ جـ ٢٠.
- \* الاشتراك، كل لفظ أطلق على معنيين فى اللغة فلا بد من قدر مشترك بينهما ٢٢٧-٢٢٩ جـ ٢٠.
- \* استعمال اللفظ الواحد فى معنيين مختلفين ٩٦، ٩٧ جـ ٣١.
- \* يتفق اللفظان فى الدلالة على معنى ويمتاز أحدهما بزيادة ٢٣١-٢٣٣ جـ ٢٠.
- \* لفظ الظهر والمتن والساق والكبد والسيف لا يجوز أن تستعمل فى اللغة إلا مقرونة بما يبين المضاف إليه ٢٣٥-٢٣٧ جـ ٢٠.
- \* إن قيل: التشابه بين معنى الرسول والرسول أتم من التشابه بين معنى الكبد والكبد والسيف والسيف ٢٣٦-٢٣٨ جـ ٢٠.
- \* قوله: وأما إن كان الاسم واحداً والمسمى مختلفاً فإما أن يكون موضوعاً على الكل حقيقة بالوضع الأول أو هو مستعار فى بعضها... إلخ ٢٣٨ جـ ٢٠.
- \* إن قال: لفظ الظهر والمتن والجناح يوجد له معنى غير هذا ٢٣٨، ٢٣٩ جـ ٢٠.
- \* إن قيل: فهذا يوجب أن يكون فى اللغة لفظ مشترك اشتراكاً لفظياً ٢٣٩، ٢٤٠ جـ ٢٠.
- \* إن قيل: كيف تمنعون الاشتراك وقد قام الدليل على وجوده؟ ٢٣٩-٢٤١ جـ ٢٠.
- \* نزاع الناس فيما تسمى به الخالق هل يكون مجازاً فى حق المخلوق؟ ٢٤١-٢٤٤ جـ ٢٠.
- \* السادس: منع المقدمة الثانية، وهى قوله: لو كان مشتركاً لما سبق إلى الفهم... إلخ ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٢٠.
- \* السابع: أن يقال: أنت جعلت دليل الحقيقة أن يسبق إلى الفهم... إلخ ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٢٠.
- \* الثامن: قولك: من إطلاق جميع اللفظ كلام معجل ٢٤٥ جـ ٢٠.
- \* التاسع: أن يقال له: اذكر أى قيد شئت وفرق بين مقيد ومقيد ٢٤٥ جـ ٢٠.
- \* وأما حجته الثانية فقوله: كيف وأن أهل الأمصار

لم نزل تتناقل تسمية هذا حقيقة وهذا مجازاً  
٢٤٥-٢٤٧ ج ٢٠.

\* تسليمه أن النزاع لفظي، التكلم بالالفاظ التي  
تكلم بها العرب... أولى من التكلم  
باصطلاح حادث ٢٤٧، ٢٤٨ ج ٢٠.

\* ما في إطلاق المجاز من المفاصد العقلية واللغوية  
والشرعية ٢٤٧-٢٤٩ ج ٢٠.

\* دعواهم أن «لا إله إلا الله» مجاز ٢٤٧-٢٤٩  
ج ٢٠.

\* قول القائل: لا نسلم تغيير الدلالة بل غايته  
صرف اللفظ عما اقتضاه من جهة إطلاقه إلى  
غيره بالقرينة ٢٤٨ ج ٢٠.

\* قوله: والمجاز والحقيقة من صفات الالفاظ دون  
القرائن المعنوية ١٢٥ ج ٥، ٢٤٩-٢٥١  
ج ٢٠.

\* قوله: وقد ذكر نفاة المجاز حجة ضعيفة وهي  
قولهم: ما من صورة من الصور إلا ويمكن أن  
يعبر عنها باللفظ الحقيقي... إلخ ٢٥١،  
٢٥٢ ج ٢٠.

\* دعواهم المجاز في قوله: «واسأل القرية» ٧٥،  
٧٦ ج ٧، ٢٥١، ٢٥٢ ج ٢٠.

\* تمام هذا بالكلام على ما ذكره من المجاز في  
القرآن وهو ٢٦٤ ج ٢٠.

\* «تجربى من تحتها الأنهار» واشتعل الرأس  
شيئاً ٢٥٢ ج ٢٠.

\* «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» ٢٥٢،  
٢٥٣ ج ٢٠.

\* «الحج أشهر معلومات» ٢٥٣، ج ٢٠.

\* «لهدمت صوامع» «أو جاء أحد منكم من  
الغائط» «زوجي عظيم الرماد» ٢٥٣، ٢٥٤  
ج ٢٠.

\* «الله نور السموات والأرض» ٢٥٤، ٢٥٥  
ج ٢٠.

\* «فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» ٢٥٥،  
ج ٢٠.

\* «وجزاء سيئة سيئة مثلها» «الله يستهزئ بهم»  
«ويمكرون ويمكر الله» «كلما أوقدوا ناراً  
للحرب أطفاها الله» ٧٣ - ٧٥ ج ٧،  
٢٥٥، ٢٥٦ ج ٢٠.

\* «فتحرير رقبة» ٢٥٦ ج ٢٠.

\* «ويا سماء ألقى» ٢٥٦ ج ٢٠.

\* «فإذاقها الله لباس الجوع والخوف» «عينا  
يشرب بها عباد الله» «فامسحوا بوجوهكم»  
«وأرجلكم» ٧٣ ج ٧، ٢٥٧ ج ٢٠.

\* قال ابن عقيل: فصل في أسئلتهم، فمن ذلك  
قوله: إن (القرية) مجتمع الناس «ذلك عيسى  
ابن مريم» «وأشربوا في قلوبهم العجل»  
«ثلاثة قروء»... إلخ، جوابه ٢٥٧-٢٦١  
ج ٢٠.

\* قول ابن عقيل: ومن أدلتنا على المجاز «بلسان  
عربي» ١٦١ ج ٢٠.

\* قوله: إن القرآن نزل بلغة العرب، قولهم بالمجاز  
في كلام العرب دون القرآن ٢٦١-٢٦٥  
ج ٢٠.

\* عجزهم عن التفريق بين الحقيقة والمجاز عندهم  
٢٦٢، ٢٦٣ ج ٢٠.

\* قول ابن جنى: خرج زيد مجاز. ورده  
٢٦٣-٢٦٥ ج ٢٠.

\* إبطال قول من يجعل التخصيص المتصل مجازاً  
أيضاً ٢٦٤-٢٦٦ ج ٢٠.

\* تناقض ابن عقيل حيث رد على من يقول بنفى

\* أمثلة ما تناوله النص ١٥١، ١٥٦ جـ ١٩.

\* الظاهر ٢٩٤-٢٩٨ جـ ٦، ٩٢ جـ ٢٠.

\* الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن بيان النبي ﷺ طريق أهل البدع ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٧.

\* الظاهرية عمدتهم، كثير مما يحتجون به لا يكون ظاهر اللفظ بل الظاهر خلافه ٦١، ٦٢ جـ ١٣.

\* الصرف عن الظاهر لأبد فيه من أربعة أشياء ٢١٦-٢٢٢ جـ ٦.

\* المجمل والمطلق والعام فى اصطلاح الائمة... لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم منه بل ما لا يكفى وحده فى العمل به وإن كان ظاهره حقاً مثال، تحذير أحمد من المجمل والقياس ٢٤٤، ٢٤٥ جـ ٧.

\* العطف وما يقتضى ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩ جـ ٧.

\* خلاف الفقهاء فى صرف النفى الداخلى على المسميات الشرعية «لا قراءة إلا بأمر الكتاب» «لا صيام لمن لم يبيت...» هل هو لنفى الفعل أو لنفى الكمال ٣١١، ٣١٢ جـ ٢٢.

\* العبادات الكاملة والناقصة فى لفظ الشارع وفى اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والغسل والتسبيحات، النقص عن الواجب نوعان، يغلب التعبير فى كلام الشارع عن الكامل بالتام ١٥٧-١٦٠ جـ ١٩.

\* الشخص الواحد أو العمل الواحد قد يكون مأموراً به من جهة منهياً عنه من جهة ١٦٠-١٦٥ جـ ١٩.

\* بم يحصل البيان؟ ٧٠، ٧١ جـ ٧.

\* إن قيل: أنا أجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب

المجاز فى القرآن هنا ونصر القول بنفى المجاز فى اللغة ٢٦٦-٢٦٨ جـ ٢٠.

\* قوله: إن «كلمة الله» المراد بها عيسى نفسه «الحج أشهر معلومات» «ولكن البر من اتقى» ٢٦٧، ٢٦٨ جـ ٢٠.

\* لام التعريف واسم الإشارة لأبد معها من قرينة تبين المراد، ولا يقال: إنها مجاز ٢٦٨، ٢٦٩ جـ ٢٠.

## الكلام

\* الكلام فى الكتاب والسنة وكلام العرب هو المفيد الذى تسميه النحاة جملة تامة، مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذى جاء لمعنى لا يسمى فى لغة العرب كلمة وإنما هو اصطلاح نحوى ٦٨، ٦٩ جـ ٧، ١٣٧، ١٣٨ جـ ١٠، ٢٤٧ جـ ١٢.

\* الخائضون فى أصول الفقه وإن قالوا إن الكلام ما تألف من حرفين فصاعداً أو ما انتظم من الحروف وهى الأصوات المقطعة المتواضع عليها، وتنازعوا فى الحرف الواحد المؤلف مع غيره هل يسمى كلاماً: فهو اصطلاح خاص لهم ٢٤٧ جـ ١٢.

\* لفظ النص يراد به تارة ألفاظ الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة، وهذا هو مراد من قال: النصوص تتناول أحكام المكلفين. ويراد بالنص ما دلالة قطعية لا تحتمل النقيض «تلك عشرة كاملة» لا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح ١٥٥ جـ ١٩.

\* من يمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة ١٥٥، ١٥٦ جـ ١٩.

إلى وقت الحاجة ٢٢٢، ٢٢٣ ج ٤، ٧٠،

٧١ ج ٧.

\* من خصائص الرسول ﷺ، الرسول ﷺ هو إمام الأمة في كل شيء ١٩٣ ج ٢٢.

\* ما تنازع فيه العلماء من خصائصه ﷺ ١٩٣-١٩٥ ج ٢٢.

\* قد يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه ولا يكون المراد فعل المأمور به، ما لم تفهمه المعتزلة والأشاعرة هنا ٢٥٨، ٢٥٩ ج ٨٧-٨٩ ج ١٤.

\* الناس في مقام حكمة الأمر والنهي وحسن المأمور به وقبح النهي عنه على ثلاثة أصناف ١١٠-١١٤ ج ١٧.

\* إذا أمر الشرع بأمر جديد فلنما أمر به لما فيه من المنفعة لا لمجرد تعذيب النفس ١٥١، ١٥٢ ج ٢٥.

\* النهي يدل على أن فساد المنهي عنه راجع على صلاحه، معنى قولهم: النهي يقتضي الفساد، الأصل الذي عليه السلف والفقهاء أن العبادات والعقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن صحيحة لازمة، حجة من قال: النهي لا يقتضي الفساد، الرسول ﷺ لم يقل هذا صحيح وهذا فاسد، استدلال الصحابة على الفساد، بالنهي ١٥١، ١٥٢ ج ٢٥، ١٥٦، ١٦١ ج ٢٩، ٥٩، ٦٠ ج ٣٢.

\* الخلاف في العقود والشروط هل الأصل فيها الجواز والصحة أم الحظر والفساد؟ ٦٩-٩٨ ج ٢٩.

\* الفرق بين ما كان جنسه محرماً في نفسه وما كان جنسه مشروعاً في البطلان وعدمه ٥٣، ٥٤ ج ٣٣.

\* إذا نهى عن شيء كان نهياً عن بعضه وإذا أمر

## الأمر

\* الإنشاء أعم من الطلب، وقد يقال: الإذن يتضمن معنى الطلب كالالتزام، الأمر يستلزم الإرادة الشرعية<sup>(١)</sup> ١٨٧ ج ٣٥.

\* أمر الله ورسوله ﷺ المطلق مقتضاه الوجوب ٣١١، ٣١١ ج ٢٢.

\* هل يقتضي الأمر المطلق التكرار على ثلاثة أقوال ٢١٧، ٢١٧ ج ٢١.

\* فعل المأمور يوجب البراءة لكن إذا قارنه معصية بقدره تخل بالمقصود قابل الثواب، وإن نقص المأمور به أثيب ولم تحصل البراءة التامة: فإذا أن يعاد وإما أن يجبر وإما أن يائمه ١٦٣-١٦٥ ج ١٩.

\* ما يجب على كل أحد، ما يجب على أعيان الناس يتنوع بتنوع قدرهم والحاجة ١٩٤ - ١٩٦ ج ٣.

\* لا يجب على كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر في الكتاب والسنة ومعناه والعمل به ٢٥٣، ٢٥٤ ج ٧، ٢٢٧، ٢٢٨ ج ١٥.

\* حفظ الكتاب والسنن فرض كفاية ٩٦، ٩٧، ٢٥٥ ج ٢٥.

\* الخطاب نوعان: أحدهما: يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى، الثاني: قد يكون خطابه خطاباً به بجميع الناس والمراد غيره وهو المقدم ١٥٨، ١٥٩ ج ١٤.

\* إذا أمر الرسول ﷺ بأمر أو نهى عن شيء كانت أمته أسوة له في ذلك ما لم يقدّم دليل على

(١) انظر: القدر ج ٣٦.

بشيء كان أمراً بجميعة وقت الإباحة ٤٩، ٥٠.  
ج ٢١.

\* جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهى عنه، وجنس ترك المأمور أعظم من جنس فعل المنهى عنه، ومثوبة بنى آدم على فعل الواجبات أعظم من مثوبتهم على ترك المحرمات، وعقوبتهم على ترك الواجبات أعظم من عقوبتهم على فعل المحرمات، بيان ذلك من وجوه ٥١-٨٩ ج ١١.

\* سبب جحد المرجئة لألفاظ العموم في اللغة والشرع ٢٦٤، ٢٦٥ ج ٦، ٣٣٩ ج ١٢.

\* من شبهات منكرو العموم ٦٢ ج ٣١.  
\* العمومات الواردة على أسباب لا تختص بأسبابها ١٩، ٢٠ ج ٣١.

\* خص الرسول ﷺ بأشياء بالذكر لوقوعها في زمنه ١٦١، ج ٢٨.

\* لم يخص الشارع العرب بحكم من الأحكام كعدم الاسترقاق وأخذ الجزية وتحريم ما استخبثوه... ١٣-١٩ ج ١٩.

\* هل يجوز استعمال العموم الذي لم يعلم تخصيصه أو علم تخصيص صورة منه في ماعدا ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له؟ ٩٠، ٩١ ج ٢٩.

\* الخطاب الذي مخرجه في اللغة خاص ثلاثة أقسام: إما أن يدل على العموم كما في العام عرفاً مثل خطاب الرسول ﷺ والواحد من الأمة، ومثل تنبيه الخطاب. وإما أن يدل على اختصاص المذكور بالحكم ونفيه عما سواه كما في مفهوم المخالفة إذا كان... وإما أن لا يدل على واحد منهما لفظاً ثم يوجد العموم من جهة المعنى... ٢٥٩، ٢٦٠ ج ١٥.

\* شرع الله ورسوله ﷺ للعمل بوصف العموم لا يقتضى أن يكون مشروعاً بوصف الخصوص كالذكر والدعاء إلا بدليل ١٠٨ ج ٢٠.

\* شبهة من يجعل التخصيص المتصل مجازاً ٦٤، ٦٥ ج ١٣، ٢٦٤-٢٦٦ ج ٢٠.

\* التخصيص بالذكر - بعد قيام المقتضى للعموم - يفيد الاختصاص بالحكم ٢٢٩، ٢٣٠ ج ٦.

## العموم

\* المتكلم باللفظ العام لابد أن يقوم بقلبه معنى عام ٩٨-١٠٥ ج ٢٠، ٣١٢، ٣١٣ ج ٢١.

\* مراد من قال: العموم من عوارض الألفاظ ومرجوحية قوله ١٠٤ ج ٢٠.

\* غلط من قال: دلالة العموم ضعيفة، فقد قيل: أكثر العمومات مخصوصة، وقيل: ما ثم لفظ عام إلا كلمة أو كلمات، وما قد يقصد من قال ذلك ٢٦٣-٢٦٧ ج ٦.

\* العموم المعنوي العقلي والعموم اللفظي، المعنوي أقوى. ٢٦٣ ج ٦.

\* عموم الكتاب والسنة يتناولان عموم الخلق بالعموم اللفظي والمعنوي، أو بالعموم المعنوي ٢٣٤ ج ٢٨.

\* من صيغ العموم ٢٢٢ ج ٤، ٢٦٤-٢٦٧ ج ٦.

\* اختلاف الناس في صيغ المذكر مظهرة ومضمرة «فزوروها» ٢٦٢، ٢٦٣ ج ٦، ١٩٢، ١٩٣ ج ٢٤.

\* الأسماء المضمرة إضمار غيبة في الأمر العام موضوعة لما تقدم ذكره من غير أن يكون لها

- \* التخصيص بالذكر قد يكون للحاجة إلى معرفته، وقد يكون المسكوت عنه أولى بالحكم، وقد... إلخ ٢٧٤ جـ ١٧، ١٢٠ جـ ٢١.
- \* التخصيص بالذكر لا يوجب الفضل ١١٣ جـ ١٦.

### الفحوى والإشارة

- \* تنبيه الخطاب وفحواه وقياس الأولى وتركها من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم إليها أحد من السلف، أمثلة النوعين ١١٨-١٢٠ جـ ٢١، ١٣٧، ١٣٨ جـ ٢٧.
- \* الفرق بين تنبيه الخطاب وقياس الأولى ٢٥٩، ٢٦٠ جـ ١٥.
- \* دلالة المفهوم من جنس دلالة العموم والإطلاق والتقييد، ظن بعض الناس أنها حجة في كلام الشارع دون كلام الناس بمنزلة القياس غلط ٧٦، ٧٧ جـ ٣١.
- \* إذا عارض العام المخصوص عمومات محفوظة أقوى منه قدمت عليه ١٢٣، ١٢٤ جـ ٢٣.
- \* إذا قوبل عموم بعموم آخر، فقد يقابل كل فرد بكل فرد، وقد يقابل المجموع بالمجموع ٧٢ جـ ٣١.
- \* الاستثناء عند الأصوليين ٦٦ جـ ٣١.
- \* هل يعود الاستثناء المتعقب جملاً إلى جميعها، أو إلى أقربها، أو إلى متأخر لفظاً متقدماً رتبة؟ ٨١-٨٣، ٩٨-٩٩ جـ ٣١.
- \* إذا تعقب الشرط جملاً عاد إلى جميعها ٨٢ جـ ٣١.
- \* الفرق بين الواو وثم في العطف بهما ٨٣-٩٥ جـ ٣١.
- \* الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ٨٩ جـ ٣١.

### القياس

- \* القياس في اللغة ٤٩ جـ ٩.
- \* القياس في لغة السلف واصطلاح المنطقيين واصطلاح الفقهاء ١٨٨، ١٨٩ جـ ١٢، ٣٠، ٣١ جـ ١٤.
- \* الناس في مسمى القياس على ثلاثة أقوال: الأول: إنه حقيقة في التمثيل مجاز في الشمول، وهو قول الغزالي وأبي محمد، الثاني: العكس، وهو قول ابن حزم، الثالث: إنه حقيقة فيهما، وهو الأصح الذي عليه الجمهور، القياس عند أصحابنا وغيرهم ينقسم إلى عقلى، وهو ما يكتفى فيه بالعقل، وإلى شرعى وهو ما لا بد فيه من أمر معلوم بالشرع ٣٧، ٣٨ جـ ٤، ١٣٩ جـ ٩، ١٨٦ جـ ١٢.

\* قياس الشمول يمكن جعله قياس تمثيل وبالعكس  
١٣٩، ١٣٨ ج ٩ .

\* القياس الصحيح نوعان: أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق مؤثر بين الأصل والفرع، ثانيهما: أن ينص على حكم لمعنى ويكون ذلك المعنى موجوداً في غيره، أمثلة ١٥٣ - ١٥٦ ج ١٩، ٢٧٤، ٢٧٥ ج ٢٠، ٣٠٧، ٣٠٨ ج ٢١، ١٣٣، ١٣٤ ج ٣٤ .

\* تخريج المناط - القياس - وهو أن ينص على حكم في أمور قد يظن أنه يختص الحكم بها فيستدل على أن غيرها مثلها؛ إما لانتفاء الفارق، أو للاشتراك في الوصف الذي قام الدليل على أن الشارع علق الحكم به في الأصل، يقر به جماهير العلماء وينكره نفاة القياس، إنما يكثر الغلط فيه لعدم العلم بالجامع المشترك الذي علق الشارع الحكم به ١٣ ج ١٩، ٢٠٠ ج ٢٢ .

\* تنقيح المناط وهو أن يكون الرسول ﷺ حكم في معين وقد علمنا أن الحكم لا يختص به فيريد أن ينقح مناط الحكم ليعلم النوع الذي حكم فيه، الصواب أن هذا ليس من باب القياس ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٠، ٩ - ١١ ج ١٩، ١٣٢، ١٨٥ - ١٨٧، ٣١١ ج ٢١، ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٢، ٧٨ ج ٣٤ .

\* تحقيق المناط - مما اتفق عليه المسلمون - وهو يكون الشارع قد علق الحكم بوصف فتعلم ثبوته في حق المعين؛ كأمره باستشهاد ذوى عدل منا ولم يذكر فلاناً وفلاناً ٦١، ٦٢، ١٣٦، ١٣٧ ج ١٣، ١٩٦، ١٩٧ ج ٢٢، ٨٣، ٨٤ ج ٢٩ .

\* هذه الأنواع الثلاثة هي جماع الاجتهاد ١٩٦،

## أدلة إثبات القياس

\* القياس من العدل الذي هو (الميزان) ٩٦ ج ١٩، ١٥، ١٦ ج ٢٠، ١٣٢، ١٣٤ ج ٣٤ .

\* القياس تقر به جماهير العلماء ١٠، ١١ ج ٩ .  
\* من ادعى إجماع السلف على ترك العمل بالرأى والقياس مطلقاً أو من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم إلا بالرأى والقياس فقد أخطأ ١٠٨، ١٠٩ ج ١٩ .

\* القياس الصحيح يطابق النص، من أمثلة ما قيل إنه خلاف القياس مع ثبوته بالنص أو أقوال الصحابة وبيان غلطهم ٩٦ ج ١٩ .

\* (أ) المضاربة والمزارعة والمساقاة ٢٧٤ - ٢٧٨ ج ٢٠ .

\* (ب) الحوالة ٢٧٨، ٢٧٩ ج ٢٠ .

\* (ج) القرض ٢٧٩ ج ٢٠ .

\* (د) إزالة النجاسة والنكاح ٢٧٩ - ٢٨٣ ج ٢٠ .

\* (هـ) تطهير النجاسة ٢٨٣، ٢٨٤ ج ٢٠ .

\* (و) الوضوء من لحوم الإبل ٢٨٤ - ٢٨٦ ج ٢٠ .

\* (ز) الفطر بالحجامة والفصاد ٢٨٧، ٢٨٨ ج ٢٠ .

\* (ح) السلم ٢٨٨ ج ٢٠ .

\* (ط) الكتابة ٢٨٨، ٢٨٩ ج ٢٠ .

\* (ث) الإجارة ٢٨٩، ٢٩٠ ج ٢٠ .

\* (ي) حمل العاقلة ٣٠٠، ٣٠٢ ج ٢٠ .

\* (ك) المصراة ٣٠٢ - ٣٠٤ ج ٢٠ .

\* (ل) الرهن ٣٠٤، ٣٠٥ ج ٢٠ .

\* (م) حديث الذي وقع على جارية امرأته ٣٠٥ - ٣٠٨ ج ٢٠ .

- \* (ن) المضي في الحج الفاسد ٣٠٨، ٣٠٩ ج ٢٠.
- \* (س) الأكل ناسياً ٣٠٩، ٣١٠ ج ٢٠.
- \* (ع) امرأة المفقود ٣١٣ ج ٢٠.
- \* القياس الفاسد ١٥٤، ١٥٥، ١٩ ج ٢٩٤، ٢٩٥ ج ٢٠.
- \* تحذير أبي حنيفة من قياسات زفر الفاسدة، ومنها... ٣٣، ٣٤ ج ٨٠، ٧٩، ٣٤ ج ٣٤.
- \* قد يطرد بعض الفقهاء قياساً لم تثبت صحته ٣٣، ٣٤ ج ٤.
- \* تعقيب الحكم للوصف أو الوصف للحكم بحرف الفاء يدل على أن الوصف علة للحكم ٢٥٢-٢٥٨، ٣٤٩ ج ٦.
- \* إذا تعارض حستان لا يمكن الجمع بينهما فتقدم أحسنهما بتفويت المرجوح. أو سستان لا يمكن الخلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، أو حسنة وسيئة لا يمكن التفريق بينهما، بل فعل الحسنة مستلزم لوقوع سيئة وترك السيئة مستلزم لترك حسنة، فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة، أمثلة ٣٠-٣٦ ج ٢٠.
- \* كل ما لم يشعه الله فضرره أكبر من نفعه أو لا نفع فيه ٣٣٨، ٣٣٩ ج ١١.
- \* قياس العلة ١٤ ج ٩.
- \* قياس الشبه ١٩١، ١٩٢ ج ١٩.
- \* الخلاف في قياس الغائب على الشاهد ٣-٣٧ ج ٤.
- \* قياس الدلالة ١٤ ج ٩.
- \* يجوز القياس على ما ثبت على خلاف القياس ٣٠٢ ج ٢٠.
- \* المطابقة ٩٤ ج ٩، ٢٤٣ ج ١٢.
- \* هل يجب طرد العلة وعكسها؟ وهل يعلل بعض الأحكام بعلتين فأكثر؟ ١٥٤، ١١٥ ج ١٨.
- \* النزاع في تعليل الحكم بعلتين لا يرجع إلى نزاع تناقض ٩٣-٩٧ ج ٢٠.
- \* الحكم الثابت حين اجتماعهما قد يكون مختلفاً، وقد تكون الأحكام متماثلة ٩٥ ج ٢٠.
- \* قد تجتمع الأدلة على المدلول الواحد. ٩٧ ج ٢٠.
- \* لا يكون في المخلوق علة ذات وصف واحد ١٠٠، ١٠١ ج ٢٠.
- \* الحسنات والسيئات كل منهما يعلل بعلتين ١٠٦-١٠٨ ج ٢٠.
- \* فساد العلة بعدم التأثير ٩٣ ج ٢٠.
- \* هل يجوز تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي في العلة الشرعية مع قولهم: العدمي يعلل بالعدمي؟ ٢٠، ٢١ ج ١٤.
- \* الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها ٢٧٣ ج ٢٠.

## الاجتهاد

- \* معنى الاجتهاد ٦٧، ٦٨ ج ٤.
- \* القدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب ٩٣، ٩٤ ج ٤، ١١٢، ١١٣ ج ٢٠.
- \* قول بعضهم: إن تعلم المنطق من شروط الاجتهاد ١٠٤، ١١٤ ج ٩.
- \* غاية ما يعلمه المجتهد من الأحاديث ١٣٣ ج ٢٠.
- \* هل يكفي المجتهد ما يصل إليه من غلبة الظن؟ ١٩٤، ١٩٥ ج ٣، ١٦٥ - ١٧٥ ج ١٣.
- \* كثير من المتكلمة والفقهاء يوجب النظر

والاستدلال فى المسائل الاصولية على كل واحد ، وبعض المحدثه والفقهاء والعامة قد يحرمون النظر فى دقيق العلم ويوجبون التقليد، وكذلك اختلف فى وجوب النظر والتقليد فى المسائل الفروعية ١١٢-١١٤ ج ٢٠ .

\* الاجتهاد يقبل التجزؤ والانقسام ١١٧ ، ١١٨ ج ٢٠ .

## تصويب المجتهدين

### وتخطئتهم وتأييمهم

\* التنازع إما أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى أو فى كل منهما أو فى مجموعهما، فإن كان فى المعنى مع اللفظ أو بدونه فلا يخلو: إما أن يتناقض المعنيان، أو يمكن الجمع بينهما، فإن كان النزاع فى المعنيين المتناقضين فأحد القولين صواب والآخر خطأ، وأما بقية الأقسام فيمكن... إلخ ٧٦، ٧٨ ج ١٩ .

\* اختلف الناس: هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق فى كل مسألة فيها نزاع؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد فلم يصل إلى الحق فى نفس الأمر هل يستحق أن يعاقب؟ ١١٠-١١٨، ١٢٠-١٢٢ ج ١٩، ١٨ ج ٢٠ .

\* المسائل العلمية فى ذلك كالعلمية سواء كان دليلها قطعياً أو ظنياً ٣٦-٣٩ ج ٦، ١١٠ - ١١٤ ج ١٩ .

\* عمدة من فرق بين المجتهد فى الأصول والمجتهد فى الفروع ٧٢ ج ٢٠ .

\* إذا فسر الخطأ بالإثم فليس المجتهد بمخطئ لا فى الأصول ولا فى الفروع، وإن أريد به عدم العلم بالحق فى نفس الأمر فالمصيب واحد،

لفظ الخطأ يستعمل فى العمد وغير العمد ١٢٠، ١٢١ ج ١٣، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١١٧ ج ١٩، ١٥-٢٠ ج ٢٠، ٢٧، ٢٨ ج ٣٣ .

\* من آيات ما بعث به الرسول ﷺ أنه إذا ذكر مع غيره على الوجه المبين ظهر النور والهدى على ما بعث به، وعلم أن القول الآخر دونه ٢٧، ٢٨ ج ٣٣ .

\* نزاع الناس فى المجتهد هل عليه اتباع الحكم الباطن؟... إلخ، أو لم يؤمر قط بالحكم الباطن؟... إلخ، أو كان حكم الله فى حقه هو الأمر الباطن؟... إلخ ١٨-٢١، ٨٠-٨٣ ج ٢٠ .

\* تناقض من زعم أنه ليس فى الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه ويقولون: ما ثم إلا الظن الذى فى نفس المجتهد، والأمارات لا ضابط لها وليس بعضها أقوى من بعض ٦٨، ٦٩ ج ١٣ .

\* لابد فى كل حادثة من دليل شرعى يصيبه المستدل تارة ويخطئه أخرى، لا تنكأ الأدلة فى نفس الأمر ٢٧٢، ٢٧٣ ج ١٠ .

\* الاعتقادات قد تؤثر فى الأحكام الشرعية، والناس فيها طرفان ووسط ٨١-٨٣ ج ١٩ .

\* ما لا تؤثر فيه الاعتقادات وليس كل مجتهد فيه مصيباً بمعنى أن قوله مطابق للمعتقد، من حكى عن العبرى: أن كل مجتهد فى الأصول مصيب؛ بمعنى أن القولين المتناقضين صادقان فقد حكى عنه الباطل ٧٦ ج ١٩ .

\* تأثير الاعتقادات فى رفع العذاب ٧٨، ٧٩ ج ١٩ .

- \* «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»، المخطئ في الاجتهاد أو في العمل الذي يشرع جنسه ٢٦٥، ٢٦٦ ج ١٢، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١ ج ٢٠.
- \* متى يسمى المخطئ كاذباً، والمفتي والمصلى بغير اجتهاد والمفسر للقرآن برأيه أثماً وإن أصاب ٦٦، ٦٧ ج ٢.
- \* الخطأ المغفور في الاجتهاد يعم المسائل العلمية والعملية ٢٦٢ - ٢٦٦ ج ١٢، ٢٢ - ٢٤، ٣٩ ج ٢٠.
- \* ليس لأحد أن يذم أو يعيب المجتهد إذا أخطأ أهل البدع يجعلون الخطأ والإثم متلازمين ٤٤، ٤٥، ٢١٥ ج ٣٥.
- \* الصحابة مع سعة علمهم إذا تكلموا باجتهادهم ينزهون الشرع عن خطئهم ٢٧، ٢٨ ج ٣٣.
- \* خطأ بعض السلف في الأمور الخفية بخلاف من بعدهم ٣٨ ج ١٣.

## رفع الملام عن الأئمة الأعلام

- \* «الثاني: أن يكون بلغه لكن لم يثبت عنده ١٣٣، ١٣٤ ج ٢٠.
- \* الثالث: اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ١٣٣، ١٣٥ ج ٢٠.
- \* الرابع: أن يكون قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه ١٣٥ ج ٢٠.
- \* الخامس: عدم معرفته بدلالة الحديث ١٠٧، ١٠٨ ج ١٩، ١٣٥، ١٣٦ ج ٢٠.
- \* السادس: اعتقاده أن له دلالة في الحديث ١٣٦ ج ٢٠.
- \* السابع: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة ١٠٩ ج ١٩، ١٣٦، ١٣٧ ج ٢٠.
- \* الثامن: اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله ١٣٧ ج ٢٠.
- \* التاسع: معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنس معارض ولا يكون معارضاً راجحاً ١٣٧-١٣٩ ج ٢٠.
- \* قد يعذر ولا يعاقب العالم في تركه العمل بحديث أو آية، ونعذر نحن في تركنا لقوله ١٣٨ - ١٤٢ ج ٢٠، ٣٨ ج ٢١.
- \* لحوق الوعيد المتوقف على شروط وله موانع، ذكر أشخاص وأنواع لم يلحقهم الوعيد المذكور في الأحاديث ١٤٥ - ١٤٩ ج ٢٠.
- \* إن قيل: هلا قلتم إن أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وإنما تتناول محل الوفاق، فالجواب من وجوه ١٤٩ - ١٦٠ ج ٢٠.
- \* إن قيل: فمن المعاقب إذا كان فاعل الحرام مجتهداً أو مقلداً، فالجواب من وجوه ١٥٤، ١٥٥ ج ٢٠.

- \* يجب على المسلمين موالة علماء المسلمين ١٢٩ ج ٢٠.
- \* ألا يعتمد أحد من الأئمة مخالفة الرسول ﷺ ١٢٩ ج ٢٠.
- \* إذا وجد لواحد منهم قول خالف حديثاً صحيحاً فلا بد له من عذر ١٤، ١٥ ج ٤، ١٢٩ ج ٢٠.
- \* جميع الأعداء ثلاثة أصناف وتفرع عن أسباب: الأول: ألا يكون الحديث بلغه، لا يمكن لواحد من الأمة الإحاطة بحديث الرسول ﷺ حتى الخلفاء وأكابر الصحابة، مما خفى على بعضهم ١٠٧، ١٠٨ ج ١٩، ١٢٩ - ١٣٣ ج ٢٠، ٢٠، ٥٣ ج ٣٣.

## هل الخلاف رحمة؟

- \* قول بعض العلماء: إجماعهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة ٤٨ ج ٣٠.
- \* قد يكون النزاع فى بعض الأحكام رحمة لبعض الناس، ٩٥، ٩٦، ١١٥ ج ١٤.
- \* الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع للأمة بمنزلة الدين المشترك، وما تفرعوا فيه مما يجب أو يستحب لبعضهم دون بعض فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الشرائع ٦٥ - ٦٧ ج ١٩.
- \* ويشبه ذلك من وجه دون وجه، ما تنازع فيه العلماء والأمراء وساغ لهم الاجتهاد فيه مما يأتى ٦٨ - ٧٠ ج ١٩.
- \* قطع اللينة وتركها، ومسألة الحمارية، وسماع الميت صوت الحى ٩١، ٩٢ ج ١٩.
- \* وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ﷺ ربه ٩٢ ج ١٩.
- \* هل أحد هذين القولين خطأ؟ ٦٨ ج ١٩.
- \* إذا قصد العلماء والمشايخ والأمراء سياساتهم ومذاهبهم وطرائقهم وجه الله أثيوا على ذلك ٧٠ ج ١٩.
- \* هل يقال مع ذلك: إن الله أمر كلاً من المتنازعين أن يتمسك باطنًا وظاهرًا بما هو عليه كما أمرت بذلك الأنبياء؟ ٧٠ ج ١٩.
- \* إذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام ولا على نائبه ما فعله ٢٢١ ج ٣٠.
- \* بأى شيء يرجع المجتهد إذا تكافأت عنده الأدلة؟ ٢٦٩، ٢٧٠ ج ١٠.
- \* قد يكون للعالم فى المسألة أو فى النوع الواحد من المسائل قولان فى وقتين ٢٤، ٢٥ ج ٢٩.

- \* كثيراً ما يحكى عن أحمد روايتان ويكون منصوصه التفريق بين حال وحال ٨٣، ٨٤ ج ٢١.
- \* الكتب التى يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح كالكافى والمحرق والمقنع والرعاية والهداية، الكتب التى يتمكن بها من معرفة الصحيح منها اختلاف الأصحاب فيما يصححونه، الخبير بأصول أحمد ونصوصه يعرف الراجح فى مذهبه ١٢٧ - ١٢٩ ج ٢٠.
- \* لا يوجد له قول ضعيف إلا وفى مذهبه قول يوافق الأقوى غالباً ١٢٨ ج ٢٠.
- \* أكثر مفردات أحمد التى لم يختلف فيها مذهبه يكون الراجح فيها قوله، بخلاف ما سعى مفردة ١٢٨ ج ٢٠.
- \* المسائل التى يقف فيها أحمد يخرجها أصحابه على وجهين ٢٢ ج ٢٣.
- \* مذاهب الأئمة تؤخذ من أقوالهم، والخلاف فى أفعالهم ٨٣، ٨٤ ج ١٩.
- \* قد يقول بعض المصنفين: مذهب الشافعى أو غيره كذا ويكون منصوص بخلاف عذرهم ٨٠، ٨١ ج ١١.
- \* الناس فى نقل مذاهب الأئمة قد يذكرون عنهم ما بلغهم وفهموه ١١٠ ج ٤.
- \* لازم المذهب ليس مذهباً للإنسان إذا لم يلتزمه، لو قيل: لازم المذهب مذهب لكفر كل من قال: إن الصفات مجاز ٢٣٩ ج ٥، ١٢١، ١٢٢ ج ٢٠، ٢٥، ٢٦ ج ٢٩.
- \* طريقة الفقهاء فى تخريج اللوازم على قول إمام وقياسه، وما يسمى مذهباً له وما لا يسمى ١٧٢، ١٧٣ ج ٣٥.

\* الأقوال الضعيفة لا تحكى عن الأئمة لا على وجه القدر ولا على وجه المتابعة ٨٧، ٨٨ جـ ٣٢.

\* المنحرفون عن اتباع الأئمة فى الأصول والفروع أنواع: الأول: قول لم يقله الإمام ولا أحد من المعروفين بالعلم من أصحابه، الثانى: قول قاله بعض أصحابه وغلط فيه... الثالث: قول قاله الإمام فزيد عليه قدرًا أو نوعًا... الرابع: أن يفهم من كلامه ما لم يرد... الخامس: أن يجعل كلامه عامًا أو مطلقًا وليس كذلك... السادس: أن يكون عنه فى المسألة اختلاف فيتمسكون بالقول المرجوح... السابع: ألا يكون قد قال أو نقل عنه ما يزيل شبهتهم مع كون لفظه محتملاً لها، الثامن: أن يكون قوله مشتملاً على خطأ، فالوجه الستة تبين من مذهبه نفسه أنهم خالفوه، و(٧)... و(٨)... ١٠٢، ١٠٣ جـ ٢٠.

### نشأة المذاهب

\* علم النبوة من الإيمان والقرآن وما يتبع ذلك من الفقه والحديث وأعمال القلوب إنما خرجت من الأمصار التى يسكنها أصحاب رسول الله ﷺ وهى: الحرمان، والعراقان، والشام، وبقية الأمصار تبع ٢٠٩، ٢١٠ جـ ١٠، ٢١٠ جـ ١٣.

\* مذهب الثورى، والأوزاعى، وحماذ بن أبى سليمان، وداود بن على، وإسحاق ١٠٦، ١٠٧ جـ ١٤، ٢٢٥ جـ ٢٣.

\* وابن عينة، والليث بن سعد ١٠٦، ١٠٧ جـ ٤.

\* حجة من منع تقليد هؤلاء، وابن المبارك ٢٢٤، ٢٢٥ جـ ٢٣.

\* مذهب أهل المدينة فى زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية فى الأصول والفروع ٢٠٨، ٢٠٩ جـ ١٠، ١٦٣-١٧٦ جـ ٢٠.

\* هذه الأعصار الثلاثة هى أعصار القرون المفضلة ١٦٣ - ١٦٦ جـ ٢٠.

\* مالك أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيًا، الحديث فى فضل مالك ١٧٦ - ١٧٩ جـ ٢٠.

\* تعظيم الناس لمالك ١٧٩ - ١٨٠ جـ ٢٠.

\* أكثر أقوال مالك توافق الحديث فى إحدى الروايتين وإنما تركها بعض أصحابه ١٨٠ جـ ٢٠.

\* سبب انتشار رواية ابن القاسم ١٨٠ جـ ٢٠.

\* أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد ١٨٠ جـ ٢٠.

\* تفضيل أحمد لمذهب مالك على مذهب سفیان ١٨١ جـ ٢٠.

\* مذاهب أهل المدينة راجحة على مذاهب أهل المغرب والمشرق فى الجملة، يوضح ذلك قواعد: منها قاعدة الحلال والحرام المتعلقة بالنجاسات والأشربة، والأطعمة... إلخ ١٨٣-٢١٨ جـ ٢٠.

\* عمدة أحمد فى أصوله- العلمية والعملية- وفى الزهد والرقائق والأحوال على المأثور عن النبى والصحابة والتابعين، وكتب كتب المأثور عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين ٢١٠، ٢١١ جـ ١٠.

\* مؤلفات الخلال التى جمعها من نصوص أحمد فى مسائل الفقه وأصول الدين وما فاته ٧٢ جـ ٣٤.

\* موافقة أحمد للشافعي وإسحاق ومشابهة أصوله لأصولهما وثناؤه عليهما ٧٣ ج ٣٤.

\* أصول فقهاء الحديث أصبح من أصول غيرهم ٧٣ ج ٣٤.

\* فأما المتأخرون فكثير ممن صنف في الرأي جرد ما وضعه المتقدمون، ولم يذكر إلا رأى متبوعه، وأعرض عن الكتاب والسنة، ووزن ما جاء به الكتاب والسنة على رأى متبوعه، ككثير من أتباع أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ٢١٢ ج ١٠.

\* أهل الحديث يؤصلون أصلاً بالنص ويفرغون عليه، لا ينازعون في الأصل المنصوص ويوافقون فيما لا نص فيه ١٤٧ ج ٣٠.

\* مناظرة الشافعي وإسحاق ٧٣ ج ٣٤.

\* حنبل وأبو الفرج كانا يسألانه عن مسائل أهل المدينة ٧٣ ج ٣٤.

\* إسحاق بن منصور كان يسأله عن مسائل الأوزاعي وأصحابه ٧٣ ج ٣٤.

\* الشالنجي كان يسأله عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه ٧٣ ج ٣٤.

\* لعلم أحمد وأتباعه من الكمال والتمام ما يعرفه أهل العلم بذلك ١٠٢، ١٠٣ ج ٤.

\* الحنابلة أقل الطوائف نزاعاً واختلافاً ١٣٢، ٨١، ٨٢ ج ٤.

\* الظاهرية، ومذهبهم ٦١، ٦٢ ج ١٣.

\* الإمامية عمدتهم على ما نقل عن الاثنى عشر ٦١ ج ١٣.

### طريقة المتقدمين والمتأخرين

#### في التأليف في الرأي

\* الكلام في الرأي في أوائل الدولة العباسية، وفرع لهم ربيعة بن هرمز فروعا، كما فرع عثمان البستي وأمثاله بالبصرة وأبو حنيفة وأمثاله بالكوفة، من رد ذلك ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٤ ج ١٠، ١٧٥ ج ٢٠.

\* المتقدمون الذين وضعوا طرق الرأي كانوا

#### أئمة الفقهاء المجتهدون

\* مالك عالم أهل المدينة، والثوري وأبو حنيفة وغيرهم من أهل الكوفة، وابن جريج وغيره من أهل مكة، وحماد بن سلمة وحماد بن زيد من أهل البصرة، والأوزاعي وطبقته بالشام ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

\* الشافعي وإن كان أصله مكيًا فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بمصره ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

\* مناقب الشافعي واجتهاده ومؤلفاته ١٨١ - ١٨٣ ج ٢٠.

\* الإمام أحمد وإن كان أجداده بصريين فإنه تفقه على طريقة أهل الحديث غير متقيد بالبصريين، ولا غيرهم ٢٨٦ ج ١٠، ٢٩، ٢٥ ج ٢٠.

\* ترجيح بعض الأئمة - كأحمد - أو المشايخ على بعض، كثيراً ما يدخله الظن والهوى... ٦١، ٦٢ ج ٢٠.

\* ابن المبارك وإسحاق بن إبراهيم والبخاري من الخراسانيين ٢٠٩، ٢١٠ ج ١٠.

\* أبو داود ٢٥ ج ٢٠.

\* هل مسلم والترمذي وابن ماجه والطيالسي والدارمي والبخاري والدارقطني والبيهقي وابن

خزيمة وأبو يعلى مجتهدون أو فيهم من انتسب  
إلى أبي حنيفة... ٢٥٩، ٢٧ جـ ٢٠.

## التقليد والتمذهب

\* لا يجوز للعالم أن يقلد غيره إذا كان... إلخ  
١٤١ جـ ١٩.

\* إذا أمكن الاجتهاد في معرفة المشكلات وإلا جاز  
التقليد ٢١٤، ٢١٥ جـ ٢٨.

\* الأقوال التي قالها العلماء باجتهادهم يسوغ  
القول بها، وإذا عرف الحق بخلافه لم يجز  
تركه ٢١٤، ٢١٥ جـ ٣٥.

\* إنما تجب طاعة العلماء تبعاً لطاعة الله ١١٦  
جـ ٢٠.

\* القادر على الاجتهاد يجوز له التقليد عند الحاجة  
١٢، ١٧، ١٤٢ جـ ١٩.

\* قول جمهور الأمة: إن الاجتهاد جائز في  
الجملة، والتقليد جائز في الجملة ١١٢، ١١٣  
جـ ٢٠.

\* تقليد العاجز عن الاستدلال للعالم يجوز عند  
الجمهور، وهو بمنزلة... الفرق بين اتباع  
الراوى والرأى ١٤٢ جـ ١٩، ١٤ جـ ٢٠.

\* التقليد والاتباع الذى حرمه الله ورسوله ﷺ هو  
اتباع غير الرسول ﷺ فيما خالف فيه الرسول  
ﷺ: إما للعادة وإما للرئاسة... ١٢٠-١٢٢  
جـ ٤، ١٤١-١٥١ جـ ١٩، ١٣، ١٥  
جـ ٢٠.

\* التقليد المذكور لا يفيد علماً ١٣، ١٤ جـ ٢٠.

\* إذا قال المقلد: قد يكون للقول الآخر حجة  
راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها ١١٨،  
١١٩ جـ ٢٠.

\* إذا قال: أنت أعلم أم الإمام الفلانى ١١٩،

١٢٠ جـ ٢٠.

\* إذا كان فى المسألة روايتان أو وجهان فهل يباح  
للإنسان أن يقلد أحدهما؟ ٤٣ جـ ١٨.

\* بعض هؤلاء حدد التقليد بعد عصر أبى حنيفة  
ومالك مطلقاً ١١٢ جـ ٢٠.

\* وهل يجب عندهم اتباع واحد من الأئمة يقلده  
فى رخصه وعزائمه؟ ١١٢ جـ ٢٠.

\* من يقلد بعض العلماء فى مسائل الاجتهاد  
أو يعمل بأحد القولين هل ينكر عليه ويهجر؟  
١١٥ جـ ٢٠.

\* متى يسوغ اتباع شخص معين؟ ١١٦ جـ ٢٠.

\* نصوص الأئمة الأربعة فى النهى عن تقليدهم  
١١٧، ١١٨ جـ ٢٠.

\* نهى أحمد عن التقليد وأصحابه لا يقبلون قوله  
إلا بحجة ١٢٩، ١٣٠ جـ ٦.

\* منع مالك أن يحمل الناس على الموطأ ٤٨  
جـ ٣٠.

\* هل يسوغ تقليد حماد بن سلمة وابن المبارك  
والأوزاعى وقد قال رجل: لا يلتفت إلى  
هؤلاء؟ ٣١٧ جـ ٢٠.

\* من ترجع عنده تقليد الشافعى لم ينكر على من  
ترجع عنده تقليد مالك وأحمد ١٦١ جـ ٢٠.

\* وظيفة المقلد ١٣٧ جـ ٣٥.

\* ليس لشخص أن يوالى ويدعو إلى مقالة  
أو يعتقدها لكونها قول أصحابه ٨، ٩ جـ ٢٠.

\* ليس للمتنبئين إلى شيخ من الشيوخ أو إمام من  
الأئمة أن يكفروا من عداهم ٢١٧، ٢١٨  
جـ ٣، ٥٦٨ جـ ٧.

\* من أوجب طاعة إمام أو شيخ أو عالم مطلقاً  
فهو ضال كالرافضة ٣٩ - ٤١ جـ ١٩.

\* ضلال من أمر بطاعة الملوك والأمراء والقضاة  
مطلقاً فكذاك ٤٠ - ٤٣ ج ١٩ .

\* الانتساب إلى الفقه ٢١٣ ج ٣ .

\* قد يسوغ انتساب الناس إلى إمام كالحنفى والمالكي والشافعى والحنبللى... لكن لا يجوز أن يمتحن الناس بها ولا يوالى بهذه الأسماء ولا يعادى بها ٢٥٥-٢٥٨ ج ٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ج ١١ .

\* لا يجب على أحد تقليد شخص بعينه ولا التزام مذهب شخص معين غير الرسول ﷺ ، اتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع مما يسوغ ١١٦ ج ٢٠ .

\* قول ابن حمدان من التزم مذهباً أنكر عليه مخالفته بغير دليل ولا تقليد أو عذر آخر يراد به شيان ١٢٣ ج ٢٠ .

\* هل للعامى أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ برخصه وعزائمه؟ ١٢٣ ، ١٢٤ ج ٢٠ .

\* هل يحمد أو يذم التزام المذاهب أو الخروج عنها؟ ١٢٤ - ١٢٦ ج ٢٠ .

\* الواقع فى التزام المذاهب ١٢٤ ، ١٢٥ ج ٢٠ .  
\* ما ينبغى لمن كان متبعاً لمذهب إمام إذا رأى أن غيره من المذاهب أقوى فى بعض المسائل ١١٧ - ٢٢٠ ج ٢٠ ، ١٥٠ - ١٥١ ج ٢٢ .

\* قول بعضهم: من ترك مذهبه فى بعض المسائل فهو مذنب ١٥٠ - ١٥٣ ج ٢٢ .

\* ليس لأحد أن يلزم الناس بمذهبه ١٦٢ ج ٢٧ .

\* الصحابة مع اشتراكهم فى العلم ومشاورة بعضهم لم يلزم واحد منهم الآخر بقوله ٢٢٤ ، ٢٢٥ ج ٣٥ .

\* هل يحث من حلف أن أفضل المذاهب مذهب فلان؟ ١١٤ ج ٢٠ .

\* كثيراً ما يدخل الظن والهوى فى باب التفضيل، وقد يقضى إلى القتال والفرق ١٦١ - ١٦٣ ج ٢٠ .

\* قد يكون الشيء محبوباً من وجه مسخوطاً من وجه فيخفى أحد وجهيه على بعض الناس ويكون سبباً للفرقة ٨٠ ج ٢٢ .

\* سبب تسلط الأعداء على بلاد المسلمين، التفرق فى المذاهب وغيرها والفتن ١٥٣ ، ١٥٤ ج ٢٢ .

\* الصحابة كانوا مؤتلفين وإن تنازعوا فى بعض الفروع ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ج ٣ .

\* طريقتهم فى البحث والمناظرة ١٠٧ ، ١٠٨ ج ٢٢ .

\* سبب نزاعهم فى بعض مسائل الأحكام والعقائد والتعبد ١٤٧ ، ١٤٨ ج ١٩ .

\* من يجب أن يستفتى من نزلت به نارلة ١١٦ ج ٢٠ .

\* هل على المقلد أن يقلد الأعمى؟ ٩٧ ، ٩٨ ج ٣٣ .

\* تجوز الفتيا بالقول السائغ وإن خرج عن قول الأئمة الأربعة إذا لم يخالف كتاباً ولا سنة ولا ما فى معناهما ٧٨ ، ٧٩ ج ٣٣ .

\* إذا أفتى العالم الكثير الفتاوى فى عدة مسائل بخلاف السنة لم يمنع من الفتيا مطلقاً ١٦٧ ج ٢٧ .

\* إذا كان المستفتى والحاكم من المنافقين والكفار ويقصد بذلك موافقته على هواه لم يجب الحكم والإفتاء ١١٢ ، ١١٣ ج ٢٨ .

\* ليس للحاكم ولا للمفتى أن يلزم الناس باتباعه فى مسائل الاجتهاد، ولا ينكرها المحتسب باليد ٤٨ ، ٤٩ ج ٣٠ .

- \* حكم الحاكم ليس شرعاً لازماً لجميع الخلق بل لهم استفتاء غيره ٢١٨، ٢١٩ ج ٣٥.
- \* إذا شرط على الحاكم أو شرط الحاكم على خليفته ألا يحكم إلا بمذهب معين ٤٤، ٤٥ ج ٣١.

### ترتيب الأدلة

- \* ما ينبغي للداعى أن يقدم من الأدلة سواء كان مجتهداً أو مقلداً ٩ ج ٢٠.
- \* قول بعض المتأخرين: على المجتهد أن ينظر أولاً فى الإجماع ١٠٩، ١١٣، ١١٤ - ١٤٦ ج ١٩، ٢١٦ ج ٢٢.

- \* كثير من أتباع الأئمة يقولون فى كل حديث يخالف مذهبهم: هذا منسوخ ١٠٩ ج ١٩، ٨٨، ٨٩ ج ٢١.
- \* الخاص والعام إذا تعارضا ٣١٤ ج ٢١.
- \* إذا تعارض الأصل والظاهر ١٨٥ ج ٢١.
- \* ترجيح الحاضر على المبيح ١٤٤، ١٤٥ ج ٢٠.
- \* القياس الجلى يقدم على المفهوم ٧٨، ٧٩ ج ٣١.
- \* إذا تعارض خبران أحدهما مستند ثابت والآخر مرسل ٦٤، ٦٥ ج ١٣.